

المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا غير بيدرسون

إحاطة إلى مجلس الأمن حول سوريا

29 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

السيدة الرئيسة (السفير هارولد آجيمان - غانا)

- 1- لقد حذرت تكراراً في إحاطاتي من مخاطر التصعيد العسكري في سوريا. واليوم حضرت الإحاطة لأخبركم أن الديناميكيات المؤدية إلى تصاعد العنف ما زالت موجودة بالفعل ومستمرة، وهو أمرٌ خطير يدعو إلى القلق.
- 2- على مدار عدة أشهر، شهدنا زيادة بطيئة في وتيرة الهجمات المتبادلة بين قوات سوريا الديمقراطية من جهة، وتركيا وجماعات المعارضة المسلحة من جهة أخرى، في مناطق مختلفة من الشمال السوري مع امتداد العنف إلى داخل الأراضي التركية. وفي 20 نوفمبر (تشرين الثاني)، بعد مرور أسبوع على التفجير المروع الذي وقع في اسطنبول والذي حملت تركيا مسؤوليته إلى "وحدات حماية الشعب/ حزب العمال الكردستاني" - وهو ادعاء نفته قوات سوريا الديمقراطية - باشرت تركيا بعملية عسكرية جوية أطلقت عليها "المخلب - السيف". وقد استهدفت الضربات الجوية التركية على الفور عدداً كبيراً مما وصفته تركيا واقتبس "أهداف من وحدات حماية الشعب/ حزب العمال الكردستاني في شمال سوريا والعراق". هذا وقد ذكرت قوات سوريا الديمقراطية وبعض المولين لها إن بعض هذه الضربات أصابت البُني التحتية المدنية وأسفرت عن سقوط عدد من الضحايا المدنيين. كما وردت تقارير عن هجمات لقوات سوريا الديمقراطية على القوات التركية ومناطق تسيطر عليها المعارضة المسلحة وكذلك داخل الأراضي التركية، وقد وردت تقارير بأن بعض هذه الضربات أصابت البُني التحتية المدنية وأسفرت عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين.
- 3- لقد دعا الأمين العام جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب التصعيد، سواء في الجو أو على الأرض. دعوني أؤكد أنه على تركيا والمعارضة المسلحة وقوات سوريا الديمقراطية وقف التصعيد الآن.

4- تتطبق الدعوة لضبط النفس وخفض التصعيد كذلك على جميع المناطق في سوريا:

- فقد شهدت إدلب حوادث مقلقة للغاية، بما في ذلك سلسلة من الضربات الجوية والبرية الممالية للحكومة. واستهدف بعضها مخيمات النازحين مما تسبب في قتل وجرح مدنيين وتدمير الخيام وتشريد مئات العائلات. ووردت أنباء عن وقوع هجمات شنتها هيئة تحرير الشام المدرجة على قائمة المنظمات الإرهابية في مجلس الأمن على القوات الحكومية والمناطق التي تسيطر عليها الحكومة، مما أدى إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين.
- وأصابت الضربات المنسوبة لإسرائيل دمشق وحمص وحماة واللاذقية مما دفع الحكومة السورية لإطلاق نيران مضادة للطائرات رداً على ذلك.
- ووردت أنباء عن غارات جوية على الحدود بين سوريا والعراق.
- وقالت الولايات المتحدة إن هجمات صاروخية أصابت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة في الشدادي.

- كما شهدت درعا في الجنوب استمراراً للحوادث والتوترات الأمنية وكذلك اشتباكات عسكرية جديدة بين الفصائل المحلية وقوات الحكومة السورية، وسط عملية قام بها مقاتلين تابعين لقوات المعارضة سابقاً ضد تنظيم داعش. بالإضافة إلى حوادث أمنية على الحدود، ذكرت عمّان أنها مرتبطة بعمليات تهريب المخدرات.
- وتذكرنا عملية الاغتصاب المروعة واغتيال فتاتين مصريتين بأن الوضع في مخيم الهول لا يزال مصدر قلق بالغ.

5- يُعد النمط الحالي لتطور الأحداث مقلقاً للغاية، وينطوي على مخاطر حقيقية للمزيد من التصعيد. دعوني أحذر مجلس الأمن من سيناريو قد تؤدي فيه عمليات عسكرية واسعة النطاق من قبل أحد الأطراف الفاعلة إلى آثار غير مباشرة على الجبهات الأخرى، مما قد يؤدي إلى زوال حالة الجمود الاستراتيجي التي جلبت قدراً من الهدوء النسبي لما يقرب من ثلاث سنوات. فمثل هذا التصعيد لن يؤدي فقط إلى تفاقم الأضرار الكبيرة الذي لحقت بالفعل بالمدنيين السوريين لكنه سيُعرض الاستقرار الإقليمي للخطر أيضاً. وستقوم الجماعات المصنفة إرهابية، التي تم تحجيمها ولكن لم يتم القضاء عليها بشكل كامل، على الفور باستغلال حالة عدم الاستقرار التي ستنج عن ذلك.

6 - لذلك، اسمحوا لي أن أدعو جميع الأطراف بصوت مسموع وواضح إلى ممارسة ضبط النفس والانخراط في جهود جادة لإعادة الهدوء، والعمل على وقف إطلاق نار شامل على المستوى الوطني، وتبني مقاربة تعاونية لمكافحة الإرهاب متسقة مع أحكام القانون الدولي الإنساني. فحماية المدنيين والبنى التحتية المدنية أمر ضروري للغاية. سوريا بحاجة إلى تراجع العمليات العسكرية وإلى المزيد من التركيز على العملية السياسية وتنفيذ قرار مجلس الأمن 2254.

7- هذه هي الرسالة التي نقلها إلى أعضاء مجموعة العمل المعنية بوقف إطلاق النار في جنيف، والتي حملتها معي أيضاً خلال اجتماعاتي في أستانا الأسبوع الماضي، حيث التقيت بمسؤولين رفيعي المستوى من كل من إيران وروسيا وتركيا، فضلاً عن ممثلين عن الحكومة والمعارضة، والأردن والعراق ولبنان.

السيدة الرئيسة،

8- اسمحوا لي أيضاً أن أؤكد على أن المدنيين السوريين ما زالوا يتعرضون لكافة أشكال المعاناة التي تتجاوز الآثار المباشرة للصراع العنيف.

9 - كما تعلمون فقد اضطر 6.8 مليون شخص إلى الفرار والنزوح داخلياً. وهناك 6.8 مليون لاجئ. ويحتاج ما يقرب من 14.6 مليون سوري إلى المساعدات الإنسانية. وسيقوم مارك بالحديث عن ذلك بشكل أكبر. هذه الاحتياجات التي تزايدت في السنوات الأخيرة في ظل ظروف اقتصادية كارثية، نتجت عن أكثر من عقد من الحرب والصراع والفساد وسوء الإدارة والأزمة المالية في لبنان وجائحة كوفيد والعقوبات والحرب في أوكرانيا. وقد شهدنا خلال هذا الأسبوع فقط هبوط الليرة السورية إلى مستويات غير مسبوقة. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى خطوات من جانب الحكومة والأطراف الخارجية لوقف هذه الأزمة الاقتصادية. واسمحوا لي أن أذكركم بأنه يجب تجنب والتخفيف من حدة أية آثار إنسانية للعقوبات قد تؤدي إلى تفاقم محنة السوريين العاديين، لا سيما فيما يتعلق بالإفراط في الامتثال.

10- اسمحوا لي أيضاً أن أذكركم بأن أعداداً لا تُحصى من السوريين ما زالوا يتعرضون لانتهاكات حقوق الإنسان. لقد أثرت مرة أخرى مسألة الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري والمفقودين مع جميع المحاورين الأساسيين الذين التقيت بهم في أستانا الأسبوع الماضي، بما فيهم مسؤولين رفيعي المستوى من الحكومة السورية. تظل الشفافية والبيانات الواضحة وآليات المراقبة هي العوامل

الأساسية التي من شأنها أن تمنح المصادقية لأي مبادرات تتعلق بالإفراج. كما شارك فريق في مجموعة عمل أستانا المعنية بالإفراج عن المعتقلين / المختطفين وتسليم الرفاة وتحديد مصير الأشخاص المفقودين. وكررنا دعوتنا لمزيد من المشاركة الموضوعية والمستمرة في هذا المجال، لتحقيق قدر من التقدم الملموس.

11. كما نواصل عقد اجتماعات مجموعة العمل المعنية بالشؤون الإنسانية في جنيف وندعو إلى زيادة وصول المساعدات الإنسانية دون قيود إلى جميع الأشخاص المحتاجين في جميع أنحاء سوريا بكافة الوسائل. يُتيح القرار 2642 الوصول عبر الحدود ويُسلط الضوء على الحاجة إلى تحسين الوصول عبر الخطوط والتعافي المبكر، وأعتقد أنه قد تم إحراز تقدم في هذه المجالات بالفعل. لذلك فمن المهم أن يواصل المجلس دعمه لهذا الإطار، لأسباب ليس أقلها انتشار وباء الكوليرا في سوريا.

12- نواصل إشراك أوسع طيف من السوريين، من خلال المجلس الاستشاري النسائي وغرفة دعم المجتمع المدني ضمن أطرٍ أخرى، للاستئناس بمشورتهم بشأن تنفيذ القرار 2254. كما هو الحال دائماً، فإنني أقدر اجتماعات عضوات المجلس الاستشاري النسائي اللاتي التقين مؤخراً في جنيف، وأعربن عن قلقهن من أن العملية السياسية تبدو وكأنها وصلت إلى طريق مسدود.

السيدة الرئيسة،

13 - في ضوء الحقائق على الأرض وعلى الصعيد السياسي، ساستمر في العمل عن كثب مع جميع الأطراف الرئيسية لاعتماد تدابير بناء الثقة خطوة مقابل خطوة للمساعدة في بناء الثقة بين جميع الأطراف ودفع القرار 2254 قدماً. أرى العديد من المجالات التي يُمكن أن تتخذ فيها الأطراف الرئيسية خطوات متبادلة ومتقابلة وقابلة للتحقق منها، بما يتيح الشروع في معالجة المخاوف المشروعة، والأهم من ذلك، تلبية احتياجات المدنيين السوريين، من خلال تخفيف المعاناة والمساهمة في خلق بيئة آمنة وهادئة ومحايدة، وهو عنصر أساسي من عناصر العملية السياسية.

14. إنني أقدر ما أبدته العديد من الأطراف من اهتمام متزايد بهذه المقاربة، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، حيث قام العديد منهم بتعميق الحوار معي في محاولة رسم الخطوات التي يُمكنهم اتخاذها. وإنني أتطلع إلى مزيد من التواصل مع الحكومة السورية بشأن هذه المسألة عندما أزور دمشق الأسبوع المقبل، وحول جملة من القضايا الواردة في القرار 2254، وسوف أتواصل قريباً مع هيئة التفاوض السورية.

السيدة الرئيسة،

15- يساورني القلق في هذا الصدد إزاء عدم انعقاد اجتماعات اللجنة الدستورية منذ ستة أشهر. فتلك هي العملية الوحيدة التي يلتقي فيها السوريون المسمون من قبل الحكومة والمعارضة ومن المجتمع المدني ليناقتوا جوانب مستقبلهم المشترك. وكلما طالت فترة الجمود، سيكون من الصعب استئناف أعمال اللجنة. ولن يؤدي غياب عملية سياسية ذات مصداقية سوى إلى زيادة الصراع وعدم الاستقرار.

16 - لقد أثار الاتحاد الروسي مسائل تتعلق بمكان انعقاد اجتماعات اللجنة الدستورية. وقد تم معالجة هذه الشواغل بشكل شامل، وأتوجه بالشكر للسلطات السويسرية على تعاونها. لكن هناك مسألة جديدة تمت إثارتها الآن، وهي ليست في يد الحكومة السويسرية. على أي حال، إذا ما توافرت الإرادة لإعطاء الأولوية لأهمية استئناف السوريين لعملهم، أعتقد أن هناك طريق واضح للمضي قدماً وتمكين استئناف المسار في جنيف. لقد ناشدت الدول الضامنة في استانا بدعم دعوتي للجنة الدستورية للاجتماع في جنيف في شهر يناير (كانون الثاني).

17 - إذا تسنى للجنة أن تجتمع من جديد وعندما يحدث ذلك، فمن المهم احراز بعض التقدم بشأن المضمون. وقد ناشدت على وجه الخصوص الرئيس المشترك المسمى من قبل الحكومة للتفاعل بشكل بناء مع الأفكار التي طرحتها في شهر يونيو (حزيران) والتي ناقشتها في لقاءات متفرقة معه، وذلك من أجل تسريع وتيرة عمل اللجنة. فكما نصت المعايير المرجعية والعناصر الأساسية للائحة الداخلية للجنة الدستورية، يجب العمل بشكل سريع ومتواصل لتحقيق النتائج والتقدم المستمر. فهذا أمرٌ ضروري إذا كان للشعب السوري أن ينظر إلى اللجنة الدستورية على أنها عملية ذات مصداقية. السيدة الرئيسة،

18. أشعر أننا في مفترق طرق. وأشعر بالانزعاج إزاء استئناف العمليات العسكرية واسعة النطاق بعد ثلاث سنوات من الهدوء النسبي. أخشى من تبعات ذلك على المدنيين السوريين، وكذلك على الأمن الإقليمي بشكل أوسع. وأخشى أيضاً من سيناريو يتصاعد فيه الوضع تدريجياً نتيجة غياب أي جهد جاد اليوم لحل النزاع سياسياً.

19. وعلى الرغم من ذلك، فهناك سبيل واضح للمضي قدماً. فالخطوات التي يجب أن نتخذها في الأسابيع المقبلة ممكنة. دعوني أسلط الضوء على بعضاً منها:

- التراجع عن التصعيد واستعادة الهدوء النسبي على الأرض.
- اتفاق المجلس على تجديد الآلية المعنية بالمساعدات الإنسانية.
- استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية في جنيف وجعلها أكثر موضوعية؛
- إعطاء الأولوية للعمل على قضية المعتقلين والمختفين والمفقودين.
- تعميق عملنا نحو تحديد وتنفيذ تدابير بناء الثقة الأولية مقابل خطوة.

20- من الممكن تحقيق تقدم تدريجي من خلال هذه المقاربة. وهو ما من شأنه أن يساعد في خلق ديناميكية جديدة ويضعنا على الطريق نحو هدف أكثر طموحاً - حل سياسي شامل وفقاً للقرار 2254، يُلبي التطلعات المشروعة لجميع السوريين ويُساهم في استعادة سيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. أما البديل فهو معاناة أكبر والمزيد من العنف وعدم الاستقرار. أناشد جميع الأطراف رفض هذا البديل وإيجاد سبل للتعاون والاتحاد خلف مقاربة بناءة للمضي قدماً.